

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٩٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١١/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد روبرت أ. وود (الولايات المتحدة الأمريكية)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07574(A)



* 1 9 0 7 5 7 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنة والتسعين بعد الأربعمئة والألف لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، سيداتي وسادتي، سيخاطب المؤتمر هذا الصباح معالي السيد لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي. واسمحوا لي في هذه اللحظة أن أعلق الجلسة للترحيب بالسيد لافروف.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): زملائي الموقرون، سيداتي وسادتي. أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي. شكراً لكم، معالي الوزير، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وأدعوكم سيدي إلى أخذ الكلمة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، السيد الأمين العام، الزملاء، السيدات والسادة، لقد مضى عام منذ آخر مرة خاطبتكم فيها هنا. وبالمقاييس التاريخية، لا تعني هذه المدة شيئاً على الإطلاق. غير أن أحداث العام الماضي جرّتنا إلى أعتاب حقبة جديدة في مجال تحديد الأسلحة.

وقبل عام، كان الأمل لا يزال يحدونا في أن الحوار البناء سيمكننا من تجاوز خلافاتنا في الرأي، وإيجاد حلول توفيقية، وإعطاء زخم جديد للجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم ودعم الاستقرار العالمي.

بيد أن السياسة الخارجية اليوم تتسم بالأنانية العدوانية، ويغذيها الإيمان بالحق في الانفراد بتحديد قواعد النظام الدولي وتقرير مصير شعوب وبلدان ومناطق بأسرها. وهناك محاولات متزايدة لتقويض الترتيبات الأساسية وإعادة تشكيل الهيكل المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة برمته بما يخدم المصالح الانتهازية لطرف واحد. وفي خضم هذا السعي إلى الهيمنة، تُهدم نظم ما فتئت تعمل منذ عقود على دعم الاستقرار والقدرة على التنبؤ في مجال العلاقات الدولية دون سابق إنذار.

وأحدث مثال على ذلك هو تعمد الولايات المتحدة تفكيك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ورفضها القاطع العمل معاً بمهنية على حل المشاكل الجوهرية التي تراكمت في هذا السياق، على النحو الذي اقترحنه في مناسبات متعددة. ولم تحفِ واشنطن أسباب انسحابها من المعاهدة، وهي بالتحديد عزمها التخلص من القيود التي تمنعها من الرفع من قدرات الصواريخ بصورة غير محدودة في المناطق حيث تخطط لرعاية المصالح الأمريكية بالقوة.

إن الخطر الرئيسي لا يكمن حتى في أننا نتراجع ٣٠ عاماً إلى الوراء في ميدان نزع منظومات القذائف والأسلحة النووية، بل يتمثل في كون انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أولاً ثم من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الآن، قد يؤدي إلى سباق نحو التسلح واسع النطاق تترتب عنه عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، فإن هذا السباق الجديد، الذي يختلف هذه المرة عن ذلك الذي جرى في الفترة الممتدة من الخمسينات إلى السبعينات من القرن الماضي، عندما كان الأمر يتعلق بالترسانات الاستراتيجية لبلدين، سيدفع العديد من الدول إلى النظر في بناء قدراتها النووية

والصاروخية بوصفها الضمان الحقيقي الوحيد للأمن الوطني. وبالنظر إلى مستويات التقدم التكنولوجي والصناعي الحالية، فإنه في وسع عشرات البلدان تحقيق ذلك الآن.

إن سلوك جميع الدول الغربية تقريباً إزاء هذا الوضع يبعث على القلق بوجه خاص، حيث أبدت مواقف تتسم باللامبالاة وعدم المسؤولية تجاه مصير معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، بما في ذلك عن طريق التصويت المنسق في الأمم المتحدة ضد قرار روسيا بالدفاع عن المعاهدة. وقد أيد أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) علناً سقوط هذه المعاهدة، مما أعطى الولايات المتحدة الضوء الأخضر لبلوغ طموحاتها في مجال القذائف النووية. وقد قُبلت الادعاءات التي ابتكرتها الولايات المتحدة والتي لا أساس لها من الصحة حول عدم امتثال الصواريخ الروسية 9M729 المفترض للمعاهدة دون طرح أي أسئلة، على الرغم من أنه، بعد أن عرضنا النظام، بدأ خبراء مستقلون يلاحظون أنه لا أساس لمزاعم الإدارة الأمريكية من الصحة. ومما يجعل الأمر واضحاً كون الولايات المتحدة لم تقاطع العرض الذي نظمناها بشأن الصاروخ 9M729 فحسب، بل إنها أجبرت كذلك معظم حلفائها في الناتو على مقاطعة الحدث. وقد أظهر هذا النهج أن واشنطن غير مستعدة لإجراء محادثة صادقة، وأثبتت مرة أخرى أنها لا تملك أي حجج لتبرير موقفها الذي لا أساس له من الصحة.

وقد عمدت هذه البلدان إلى تجاهل القرار الذي سبق أن أعلنته روسيا، ومفاده أنها لن تنشر قذائف أرض - أرض متوسطة وقصيرة المدى في المناطق التي لم تُركب فيها نظم مماثلة أمريكية الصنع. وكما قال الرئيس بوتين، فإننا سنتصرف بشكل متناسب ووفقاً رداً على الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، سيُصمَّم ردنا بحيث لا يسمح لروسيا بأن تنجر إلى سباق تسلح مُكلف.

إن موقف البلدان الأوروبية مخيب للآمال. فقد قامت، في سياق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أساساً بالتوصل من دورها المستقل في ضمان الأمن لنفسها ولأوروبا ككل.

ونحن لا نريد لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي ستنتهي فترة صلاحيتها البالغة ١٠ سنوات في ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١، نفس المصير المخزن الذي آلت إليه معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وكما تعلمون، فإن روسيا تجبّد تمديدتها لخمس سنوات إضافية. ومن شأن ذلك أن يمكن من تفادي تدهور وضع الاستقرار الاستراتيجي أكثر، وأن يمنح كذلك بعض الوقت للنظر في النهج الممكن اتخاذها إزاء الأسلحة الجديدة التي تظهر حالياً في العالم وسبل توسيع نطاق أساليب المراقبة لتشملها، بالنظر إلى أن المعاهدة القائمة لا تشمل جميع هذه الأسلحة. وعلى الرغم مما قيل لكم مؤخراً في هذه القاعة، فإن روسيا على استعداد لإجراء هذه المحادثات.

ولكن، سيتعين علينا، أولاً وقبل كل شيء، أن نتعامل مع تنصل الولايات المتحدة من المسألة فيما يخص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي تدعي أنها حوّلتها، وهو ما لا يمكننا تأكيده بعد، على النحو المطلوب في المعاهدة. ويمكن حل هذه المسألة الجسيمة باستخدام الإجراءات المنصوص عليها في المعاهدة. وقد ناقشنا الحلول المناسبة مع زملائنا الأمريكيين. ويبقى السؤال هو ما إذا كانت واشنطن تملك الإرادة السياسية لذلك.

وكانت روسيا ولا تزال طرفاً مسؤولاً في الاتفاقات السارية. ونحن، وإذ نفي بجميع التزاماتنا، نتشاطر مع الدول الأخرى المسؤولية عن صون السلم وتعزيز الأمن العالمي. ولا تتوقف جهودنا عند هذا الحد بأي حال من الأحوال. فروسيا ترعى وتقود مجموعة كاملة من المبادرات الجديدة الرئيسية. ومن المؤسف أن زملاءنا الغربيين لا يقدمون أي مبادرات هامة خاصة بهم، وهم إما يصدون عن مبادراتنا أو يحاولون تشويهها عمداً.

وأود أن أشدد على أننا لا نفرض أي شيء على أي كان. بيد أننا مقتنعون بأنه من شأن مقترحاتنا أن تكون منطلقاً لمفاوضات حقيقية. وقد دعونا، في مناسبات عديدة، جميع الدول المهتمة التي يهملها مستقبل البشرية إلى البحث معاً عن أرضية مشتركة والعمل على إيجاد حلول توفيقية.

وكما أكد الرئيس بوتين، فإن شركاءنا الغربيين على دراية جيدة بجميع مقترحاتنا. وهي لا تزال فوق الطاولة. وعندما يكون الغرب ناضجاً لها بما فيه الكفاية، سنكون مستعدين للعمل المهني المسؤول. وفي الوقت الحالي، وبدل أن نلتقى رد فعل بناء، فإننا نسمع مناقشات بشأن استئناف التجارب النووية، ووضع منظومات الأسلحة الهجومية في الفضاء، بل وإمكانية بدء "حرب نووية محدودة". وهذا الاحتمال غير مقبول عند روسيا، وأمل أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لغالبية الدول الممثلة هنا. بيد أن ذلك قد يصبح واقعاً إذا لم نتمكن معاً من إيجاد بديل معقول عوضاً عن زعزعة استقرار النظام الدولي، وزيادة اشتداد الصراعات بين الدول، وتقويض نظام الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة.

ويلزم بذل جهود جماعية مسؤولة ومستمرة لكفالة الأمن والاستقرار الدوليين. إن التقدم المحرز نحو تخفيض الأسلحة النووية على أساس ثنائي روسي - أمريكي، قد توقف، كما يتضح من الأزمات المحيطة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ولقد حان الوقت للتفكير بجدية في كيفية جعل عملية تحديد الأسلحة النووية عملية متعددة الأطراف ومقبولة لدى جميع الدول ذات الصلة. ونرى أنه يجب أن تستند أي عملية متعددة الأطراف إلى مبدأ الأمن المشترك وغير القابل للتجزئة. ولن يكون من المجدي النظر في نزع السلاح النووي بمعزل عن مجموعة العوامل الكاملة التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاستراتيجي.

ونرى أنه من الأهمية بمكان اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم صلاحية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمان عملها بطريقة فعالة. وللأسف، حتى هنا تتزايد الصعوبات، وتتفاقم الصراعات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن قرار الولايات المتحدة بعدم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء في إعداد موقع تجاربها الوطني لاستئناف هذه التجارب أمر مدمر. ولا تزال حالة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط غير واضح. وروسيا، بوصفها أحد البلدان الراعية الثلاثة للقرار، وإذ تضع في اعتبارها مسؤوليتها عن مصير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وتعترم تسهيل نجاحه، مع مراعاة مصالح جميع بلدان المنطقة.

وأود قول بضع كلمات عن آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة وركائزها الثلاث. من الواضح أنه لن يكون من الممكن فصل الجانب السياسي فصلاً تاماً عن عمل مؤتمر نزع السلاح

واللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. بيد أن فرادى البلدان دأبت في الآونة الأخيرة على بذل محاولات مستمرة لإثارة مواضيع في هذه المحافل تفضي إلى تصفية الحسابات مع الدول التي تعتبرها غير مرغوب فيها. ومن بين العوامل التي تعوق عمل ثالث آليات نزع السلاح في الأمم المتحدة، أصبح التسييس المفرط يشكل يوماً بعد يوم السبب الرئيسي. ونحن نرى أنه من غير المقبول أن تُطرح جانباً بهذه الطريقة وبكل بساطة المقترحات المعقولة والواعدة التي ترمي إلى ضمان الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة للجميع من خلال حوار موضوعي وبناء ومهني.

وما ينتج عن ذلك هو تجميد أعمال مؤتمر نزع السلاح، وتجريد قرارات اللجنة الأولى من قيمتها، وتضاؤل سلطة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الصعوبات الراهنة لا تعني أن الآلية التي أنشأها أسلافنا في عام ١٩٧٨ معيبة في حد ذاتها، وأنه يجب تفكيكها، كما تقترح بعض الدول ذات الميول المتشددة. وروسيا لا توافق على ذلك.

ويعكس وضع آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح الصعوبات العامة التي يواجهها النظام الدولي ورفض الغرب ككل تحسين الصكوك القائمة لتحديد الأسلحة ووضع صكوك جديدة مقبولة عالمياً. وليس من الصعب العثور على أمثلة على ذلك. فلنلق نظرة فقط على اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة التي صيغت في هذا المؤتمر. فعوضاً عن اقتراح آلية تحقق فعالة للائتمان للاتفاقية، التي تعرقل واشنطن إنشاءها، تقترح البلدان الغربية الآن إجراء "زيارات بناء على دعوة". وهذه هي الطريقة التي تقترحها من أجل "التأكد" من امتثال عمل مرافق الهياكل الأساسية البيولوجية والبحوث التي تُجرى فيها لأحكام الاتفاقية.

ومن الأمثلة الأخرى رفض التفاوض على منع نشر الأسلحة في الفضاء. وهناك مشروع روسي - صيني لمعاهدة تصب في هذا المنحى. ولا توجد صكوك أخرى تهدف إلى تحقيق ذلك الهدف على طاولة المفاوضات. غير أن الدول الأطراف في المؤتمر، وكما كان الحال في الماضي، غير قادرة على الاتفاق حتى على بدء المفاوضات. ومنذ أكثر من عشر سنوات لم نسمع سوى الأعداء: إن صياغة معاهدة عملية تستغرق وقتاً طويلاً، وبدء المفاوضات دون وجود تحديد حقيقي بنشر الأسلحة في الفضاء أمرٌ سابق لأوانه، وبكل بساطة لا جدوى من فرض حظر ملزم قانوناً على مثل هذا النشر.

وفي الوقت نفسه، خصصت الولايات المتحدة بالفعل تمويلاً لإنشاء منظومة دفاعية فضائية مضادة للقذائف وإنشاء نظم لتوجيه الضربات في مدار قريب من الأرض. ومن الواضح أنه سيكون لعنصر المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية القدرة على ضرب الأجسام الفضائية، من بين أجسام أخرى. وهكذا، سيجري بناء هيكل عسكري تشغيلي جاهز في أي وقت "لتطهير" الفضاء من الممتلكات المدارية للبلدان التي ترى واشنطن أنها غير مرغوب فيها. وهو ما يفتح باب الجحيم، لأن العديد من الدول تمتلك برامج فضائية نشطة، بما في ذلك عدد قليل من الدول التي تقوم بالفعل بتطوير حمولات أسلحة لنشرها في الفضاء أو لديها القدرة على القيام بذلك.

وهذا يبين أن المشكلة أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ونرى أن فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي،

المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة والذي يعقد حالياً دورته الختامية، قادر على أن يشكل قوة دفع إضافية لعمل المؤتمر في هذا المجال.

وأود مرة أخرى أن ألفت انتباهكم إلى المبادرة الروسية لصياغة اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، التي عرضتها هنا في آذار/مارس ٢٠١٦. ومن بين الأحكام الرئيسية لمشروع الاتفاقية كفالة تجريم استخدام المواد الكيميائية والعوامل البيولوجية لأغراض إرهابية. وأعتقد أن الوقت مناسب جداً للتصدي لهذه المسألة. ففي سوريا وحدها ارتكبت، حسب مختلف التقديرات، ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ عمل إرهابي باستخدام مواد كيميائية.

ونرى أن التردد الذي قبولت به مبادرتنا لوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والرغبة في تجاهل العديد من حوادث الإرهاب الكيميائي في سوريا وجهان لعملة واحدة. وعلى الرغم من البيانات التي أعرب فيها خصومنا عن قلقهم إزاء التهديد المتزايد للإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، فإنهم يجاهرون بمعارضتهم لتعزيز الأساس القانوني الدولي لمكافحة هذه الآفة.

وبدلاً من التعاون، ألقى الغرب بثقله لتأييد إنشاء ما يسمى بآلية لإسناد المسؤولية تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أملاً في استخدام هذه الآلية، عن طريق التلاعب بالأمانة التقنية للمنظمة، كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على الدول غير المرغوب فيها. وقد أدى هذا التدخل السافر في صلاحيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالفعل إلى انقسامات عميقة داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو يلقي بالتأكيد بظلال من الشك على مستقبل اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أيها الزملاء، لا يسعني إلا أن أعارض من يطالبون بجل مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بحجة أنه يعاني من حالة جمود طال أمدها. وعندما ترفض فرادى البلدان ومجموعات البلدان إجراء مناقشة موضوعية بشأن مسائل هامة، بما في ذلك المسائل التي تؤثر على أمنها، وتثير الدعاية حولها، تتضاعف الحاجة إلى الإبقاء على المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد بشأن طائفة واسعة من أكثر المشاكل إلحاحاً في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يوجد نموذج آخر في الواقع يتيح إمكانية إجراء مفاوضات حقيقية متعددة الأطراف. ومن غير المرجح في المناخ الحالي أن يُوجد منتدى يمكن أن يتسع للجميع.

ونعتبر أن المناقشات التي جرت العام الماضي في الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح كانت مفيدة جداً. وكنا على استعداد لتأييد توافق الآراء حول مشروع المقرر البريطاني لمواصلة عمل الهيئات الفرعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال. ونأسف لأن المشروع لم يحظ بالتأييد اللازم، ونشعر بخيبة أمل خاصة لرفض وفد الولايات المتحدة مناقشة جوهر الاقتراح.

ومع ذلك، فإنني على ثقة من أننا جميعاً سنجد ما يكفي من الحكمة والقوة لتجاوز الأزمة، وللحفاظ على النظام المعاصر للاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة وتعزيزه واستكمالها باتخاذ ترتيبات جديدة. ومما يؤسف له أن البيان الذي أدلت به أمس ممثلة الولايات المتحدة في محفلكم أظهر العكس تماماً. ومع ذلك، أمل أن يتمكن زملاؤنا الغربيون من إلقاء نظرة متمعنة على الوضع، وتحديد أولوياتهم بطريقة مسؤولة، والعودة إلى بذل الجهود الجماعية معنا لضمان السلام والأمن، بما في ذلك تحديد الأسلحة.

وشكراً على حسن استماعكم. وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لافروف على بيانه. واسمحوا لي بأن أعلق الجلسة لوقت قصير لأرافق السيد لافروف إلى خارج القاعة.

عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): إن أول ما تتوقعه الدول المسؤولة عندما تتولى دولة ما مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أن تسترشد هذه الدولة بقواعد الحياد والنزاهة وأن تلتزم بالنظام الداخلي للمؤتمر في إدارة أعماله. ولكن الولايات المتحدة نسيت هذه المبادئ، فاستهلت رئاستها للمؤتمر صباح أمس الاثنين بخطاب لا يمكن وصفه سوى بالغطرسة والغرور، واستغلت منصة الرئاسة بشكل مشين لممارسة التسييس عبر توزيع الاتهامات يميناً ويساراً على الدول الأعضاء، وتسويق سياساتها المحكومة بالمعايير المزدوجة وإيرادة السيطرة على الدول الأخرى، مستخدمة مفردات لا تمت للغة الدبلوماسية ولا لأدبيات هذا المنتدى الرصين بصلة. وهذا سلوك غير مسبوق وغير مقبول من دولة مسؤولة، كما تدعي، تتولى موقع الرئاسة. طبعاً هذا السلوك الأمريكي لم يكن مفاجئاً لنا من دولة كرست كامل اهتمامها العام الماضي ومنذ بدء الدورة السنوية للعام الحالي لمحاولة تقويض موقع رئاسة المؤتمر وتعطيل أعماله، لاستخدامه منصةً لخدمة أهدافها السياسية الضيقة، وصولاً إلى عرقلة اعتماد التقرير السنوي المضموني للمؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة.

إن النجاح في تجاوز التحدي المتمثل في إعادة المؤتمر إلى مساره الطبيعي كهيئة متعددة الأطراف معنية بالتفاوض على اتفاقيات نزع السلاح هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أعضاء المؤتمر، وتستوجب تعاونهم على نحو حقيقي وغير تمييزي، والتحلي بالإرادة السياسية الكافية للوصول إلى هذا الهدف، وهو هدف لا يمكن تحقيقه في ظل محاولات التعطيل المستمرة التي شهدنا أوقح فصولها في هذه القاعة يوم أمس، عندما انتهكت ممثلة الدولة التي تجلس على منصة الرئاسة المادة الثالثة من النظام الداخلي للمؤتمر، التي تؤكد مبدأ المساواة في السيادة المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة، وقسمت الدول الأعضاء في المجلس إلى فئات وفق درجة خضوع تلك الدول للقرار الأمريكي، وهاجمت الدول التي ترفض السير في ركب مآربها وأهدافها السياسية، فمنحت في بيانها وبشكل أحادي مؤتمر نزع السلاح مسؤوليات تتجاوز دوره وولايته وأناطت به صلاحيات مجلس الأمن.

نحن ننصح ممثلة الإدارة الأمريكية، وأنا هنا أستخدم تعبيراً ملطفاً من تعبير النظام، لأنني أحترم أدبيات الخطاب في هذه القاعة، التي طالبت أعضاء المؤتمر بالامتناع عن التسييس وإظهار المهنية، بأن تنظر إلى المرأة، وبأن تهتم بوفاء بلادها بالتزاماتها بتدمير ترسانة أسلحتها الكيميائية قبل توزيع الاتهامات وإعطاء الدروس للآخرين بهذا الشأن.

ونحن لن نضيع وقت هذا المؤتمر بسجال عبثي للرد على الأسطوانة المشروخة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، والمزاعم المتصلة بالتزاماتنا بموجب المعاهدة، ومحاولات التشكيك بالإعلان السوري، فهذه مسائل نقوم بمعالجتها في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

في لاهاي، أي حيث يتوجب مناقشتها، وقد قامت سوريا خلال الدورة التسعين للمجلس التنفيذي للمنظمة بالرد على الاتهامات والمزاعم التي ساقتها الولايات المتحدة.

إن الإسهام بتعزيز نظام عدم الانتشار يوجب السعي لضمان عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومطالبة إسرائيل الحليفة الأقرب للولايات المتحدة، التي تشكل مصدر التهديد الوحيد للسلم والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، بالانضمام للاتفاقية والزامها بالتخلي عن الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها. وإذا كانت الإدارة الأمريكية جادة في تناول مخاطر استخدام الأسلحة الكيميائية داخل هذا المنتدى التفاوضي، فيتوجب عليها مراجعة موقفها المعرقل للبدء بالتفاوض على مشروع الاتفاقية التي اقترحتها الاتحاد الروسي والتي أشار إليها اليوم معالي وزير خارجية الاتحاد الروسي لمواجهة مخاطر الإرهاب الكيميائي الذي يشكل تهديداً جسيماً لأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتحديداً تحقيقاً لأمن واستقرار الدول، وإدانة استمرار التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وآخرها الاعتداء الإرهابي الذي استهدف الأحياء السكنية في مدينة حلب في سوريا بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، بدلاً من الاستمرار بممارسة التلاعب السياسي داخل هذه القاعة.

فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتعين على الولايات المتحدة أن تحمي بيتها الزجاجي قبل أن ترمي الآخرين بحجارتهما، فسجلها التاريخي المعروف واستمرارها في عرقلة تحقيق أهداف المعاهدة، لا يمنحها الأهلية الأخلاقية أو السياسية لإعطاء الدروس، إضافةً إلى عدم التزامها الدقيق بأحكام الاتفاقية بدءاً من المادة السادسة من المعاهدة، مع استمرارها في تطوير الرؤوس الحربية ونشرها، مروراً بأحكام المادة الأولى من المعاهدة، التي تفرض عليها الالتزام بعدم القيام إطلاقاً بمساعدة إسرائيل أو تشجيعها أو تحفيزها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو على اقتنائها، ناهيك عن امتناعها عن التقيد بالتنفيذ الكامل لقرار الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، وإفشالها لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥، ومنعه من اعتماد وثيقته الختامية، حمايةً لإسرائيل غير الطرف في المعاهدة.

وغني عن القول إن الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها للضمانات الشاملة دون شروط ودون مزيد من الإبطاء والتخلص من جميع القدرات العسكرية النووية التي تمتلكها خارج أية رقابة دولية هو أحد متطلبات تعزيز نظام منع الانتشار، وتحقيق عالمية المعاهدة، والركن الأساسي لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبعد الإقرار الإسرائيلي مؤخراً بالمسؤولية عن العدوان على الأراضي السورية عام ٢٠٠٧، بعد عقد من الإنكار، يتوجب التحرك لإدانة هذا العدوان الإسرائيلي وإلزام إسرائيل بالتخلي عن رفضها التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأنه بدلاً من الاستمرار في إثارة هذا الموضوع دونما جدوى.

إن الالتزام بمؤتمر نزع السلاح وتمكينه من استعادة دوره باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المعني بنزع السلاح وإخراجه من حالة الجمود التي يواجهها منذ أكثر من عقدين، والتي تهدد مصداقيته، يستوجب تركيز مناقشاته على البنود المطروحة على جدول أعماله، بدلاً من الاستمرار في تقويضه عبر الإصرار على إقحامه في مسائل تخرج عن دوره وولايته، لا سيما عندما يأتي ذلك من طرف الدولة التي تجلس على كرسي الرئاسة.

إن سوريا التي طالما أكدت على التزامها بتفعيل دور المؤتمر واحترام نظامه الداخلي، تعبير اليوم عن قلقها من محاولات اختطاف دور الرئاسة واستغلالها لتنفيذ مآرب وسياسات لا علاقة لها بالمؤتمر وولايته. إن المهمة الأساسية لرئيس المؤتمر هي العمل من أجل برنامج عمل للمؤتمر بطريقة شفافة وحيادية. ونحن نحترم قواعد النظام الداخلي الناظمة لتداول الرئاسة، وسنبقى في هذه القاعة ولن نغادرها كما فعل غيرنا، لنراقب مع الآخرين مدى تقييد الرئاسة بتلك القواعد، ونكفل منعها من تسييس هذا الموقع واستغلاله سياسياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل المملكة المتحدة. أدعوكم سيدي إلى أخذ الكلمة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، فاسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة على توليكم هذا المنصب الهام. كما أشكركم على الدعم الذي قدمتموه ووفدكم لي ولوفد بلدي خلال تقلدنا للرئاسة مؤخراً، وأؤكد لكم بكل صدق أنكم ستلقون منا نفس الدعم خلال الأسابيع الأربعة التي تتولون فيها الرئاسة.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي قدمت لنا دعمها خلال فترة رئاستنا. لقد حظيت المساعي التي بذلناها في هذه القاعة بتأييد واسع النطاق، وأنا ممتن جداً لجميع النصائح والتعليقات والآراء التي تلقيناها بشأن مقترحاتنا. وأعتقد اعتقاداً صادقاً أن المحادثات التي أجريناها خلال تلك الأسابيع القليلة والجهود الجماعية التي بذلتها معظم الوفود في هذه القاعة قد أتاحت لنا تقديم أفضل اقتراح ممكن في ظل الظروف الراهنة لإعادة مؤتمر نزع السلاح للعمل هذا العام.

وبطبيعة الحال، أشعر بخيبة أمل على المستوى الشخصي لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء، والأهم من ذلك، أنني أشعر بخيبة أمل من أجل المؤتمر. لقد ضاعت الفرصة، كما ذكرت في الأسبوع الماضي، وأعتقد أن المؤتمر الآن بحاجة إلى النظر في سبيل المضي قدماً بالعمل على جدول أعمالنا الموضوعي.

وألاحظ مما قاله السيد لافروف في وقت سابق أنه يشعر كذلك بخيبة أمل لأن المشروع لم يحظ بتوافق الآراء. وقد قال إن وفده كان مستعداً للانضمام إلى توافق الآراء، وأعتقد أن ما قاله يختلف عن الانطباع الذي خلفه بيان مثله لدى العديد من الموجودين في هذه القاعة يوم الخميس الماضي. وعلينا جميعاً التفكير في السبب وراء ما حصل وفيما نتجه صوبه.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أرد بإيجاز على بعض النقاط التي أثارها السيد لافروف في خطابه، وأقصد هنا معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. إن المملكة المتحدة تعتبر أن المعاهدة اضطلعت بدور هام في دعم الأمن الأوروبي - الأطلسي على مدى العقود القليلة الماضية، ونحن نريد لها أن تستمر بالطبع، إلا أن ذلك يتطلب أن تمثل لها جميع الأطراف امثالاً تاماً يمكن التحقق منه. ونحن نبقى ملتزمين بالحفاظ على الاتفاقات الفعالة لتحديد الأسلحة، وأعتقد أن الأمر ينطبق على جميع حلفاء الناتو. بيد أن فعالية تحديد الأسلحة، وكما ذكرنا بذلك مساعدة وزير الخارجية الأمريكية بالأمس، تستلزم أن يحترم جميع الموقعين التزاماتهم. وروسيا انتهكت المعاهدة وما زالت تنتهكها منذ بعض الوقت.

ونحن ندرك الجهود المضنية التي بذلتها الولايات المتحدة على مدى عدة سنوات للضغط على روسيا للعودة إلى الامتثال للمعاهدة. وما فتئنا، نحن وحلفاؤنا في الناتو، نؤيد الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة، بما في ذلك مؤخراً في اجتماع وزراء الخارجية المعقود في كانون الأول/ديسمبر وفي المجلس المشترك بين الناتو وروسيا في كانون الثاني/يناير. ولم تقدم روسيا أي رد ذي مصداقية على شواغلنا المشتركة، بل مجرد بلبلة وبيانات متضاربة ترمي إلى التضليل. وهذا يشير إلى نمط سلوكي روسي أوسع يقوّض أمننا الجماعي على نحو خطير.

ونحن نؤيد قرار الولايات المتحدة بتعليق مشاركتها في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وروسيا وحدها تتحمل مسؤولية وصولنا لهذه المرحلة. ولذلك، نؤيد بشدة النتيجة التي توصلت إليها الولايات المتحدة من أن روسيا في حالة خرق جوهرية للمعاهدة. فقد قامت هذه الأخيرة بتطوير ونشر قذائف تنتهك المعاهدة. إن حلفاء الناتو يتفقون على أن أي وضع تحترم فيه الولايات المتحدة التزاماتها بموجب المعاهدة دون أن تفعل روسيا نفس الشيء وضع غير مستدام.

وتتيح عملية الانسحاب التي تستغرق ستة أشهر فرصة أخيرة لروسيا للعودة إلى الامتثال الكامل وعلى نحو يمكن التحقق منه واحترام التزاماتها بموجب المعاهدة. إن قدرات روسيا في مجال القذائف، التي تنتهك المعاهدة، إلى جانب تجاهلها الأوسع للنظام الدولي القائم على القواعد، قد وضعا الأمن الأوروبي في خطر، ونحن نعلم جيداً من الطرف الذي تقع عليه المسؤولية.

ومن بين المسائل الأخرى التي تناولها وزير الخارجية الروسي سلامة الفضاء الخارجي وأمنه. نحن نتفق معه على أن هذه مسألة جوهرية لجميع مجتمعاتنا، إذ تتوقف جوانب عديدة من مجتمعاتنا على إشارات أو بيانات منبعثة من الفضاء الخارجي أو تنتقل عبره. وإنه لمن مصلحة أمن مواطنينا وازدهارهم أن نناقش هذه المسائل. غير أن المملكة المتحدة لا تعتقد أن سباق التسلح المزعوم في الفضاء الخارجي هو أكثر ما يهدد سلامة الفضاء وأمنه، بل إن هناك مسائل أخرى أكثر أهمية، من قبيل آلاف القطع من الحطام الفضائي التي تدور في الفضاء وتهدد سواتلنا.

ويساورنا كذلك قلق بالغ بشأن قيام العديد من الدول التي تتحدث عن سباق تسلح في الفضاء الخارجي بتطوير قذائف متطورة مضادة للسواتل وغيرها من الأسلحة الأرضية. ونحن على استعداد لمناقشة هذه التهديدات في المؤتمر. ولكن مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي أشار إليه الوزير غير مكتمل ومشوه كمفهوم. وهو يركز على حظر وضع الأسلحة في الفضاء، متجاهلاً الأعمال الأخرى التي يحتمل أن تكون عدوانية مثل تطوير القذائف الأرضية. كما لا يحتوي على أي اقتراح للتحقق الذي يجب أن يكون الأساس لأي معاهدة ناجحة لتحديد الأسلحة، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ويستحيل تأكيد الغرض من الساتل أو وظيفته، بدون إجراء تفتيش مكثف وتقني قبل الإطلاق. وهذه العملية مكلفة وغير عملية، ومن غير المرجح أن تحقق توافقاً سياسياً في الآراء بين الدول التي تطلق تلك السواتل.

وأخيراً، يبدو أن مشروع المعاهدة يعيد تعريف الفضاء كمجال منفصل من حيث القانون الدولي. والمملكة المتحدة تعتقد أن القانون الدولي، وكما ورد في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، ينطبق على الفضاء الخارجي، وكذلك القانون الدولي الإنساني. وانطلاقاً مما سبق، فإن المملكة المتحدة مستعدة لمناقشة هذه المسائل وتحذوها الرغبة في ذلك.

ويشارك خبير بريطاني في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين هذا الأسبوع، ونحن نواصل العمل مع الحكومات الشريكة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لمناقشة أفضل السبل الكفيلة بمعالجة قضايا أمن الفضاء. ونتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات بطريقة شاملة.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أشار الوزير الروسي أيضاً إلى مقترح إنشاء معاهدة دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، واتهم بعض الدول بتجاهل أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في سوريا. وموقف المملكة المتحدة واضح في هذا الصدد. ونحن لسنا بحاجة إلى أداة جديدة لهذا الغرض، بل إننا في حاجة إلى احترام الأدوات الموجودة بين أيدينا. وليس لمقترح إنشاء اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي الذي قدمته روسيا أي مصداقية، وهي التي استخدمت أسلحة كيميائية في بلدي، منتهكة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وغطت على دولتها الزبونة استخدامها للأسلحة الكيميائية في سوريا.

وأشار الوزير إلى وجود انقسامات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأعتقد أن الشرح الوحيد الذي تعرفه المنظمة هو ذلك القائم بين أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية، أو يغطون على من يستخدمونها وينتهكون التزاماتهم، من ناحية، وأولئك الذين يجذون، من جانبهم، في الدفاع عن القاعدة المعارضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية القائمة منذ قرن وفي تعزيزها. وقد اتحد المجتمع الدولي بطريقة لم يسبق لها مثيل للتأكيد على تصميمنا على التمسك بالقاعدة العالمية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد اجتمع أكثر من ١٥٠ بلداً في حزيران/يونيه في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أسفرت الدورة عن تجديد الالتزام بالتمسك بهذه القاعدة المناوئة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وأناطت ولاية واضحة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتمثل في تحديد المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة في سوريا ومساعدة الآخرين في عزو المسؤولية عن هجمات الأسلحة الكيميائية في أماكن أخرى. ونتطلع إلى العمل مع جميع البلدان الجادة في رغبتها التمسك بالقاعدة التي تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة الدائم على بيانه وعلى العبارات الودية التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسيد الجالس أقصى يساري.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إنه لمن المؤسف، كما أشار إلى ذلك سفير سوريا وممثلها الدائم عن حق، أن يستخدم ممثل حكومة الولايات المتحدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح للدوس على أهم المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وينتهك النظام الداخلي لهذا المؤتمر بوقاحة.

سيدي الرئيس، إننا ندعوكم بكل حزم إلى احترام ولاية الشخص الذي يتحدث إليكم الآن، الشخص الذي سيكون، كما تعلمون، الرئيس المقبل لهذا المحفل، والذي يمثل الحكومة الديمقراطية والدستورية للرئيس نيكولاس مادورو موروس، الذي انتخبه أكثر من ستة ملايين من الرجال والنساء الفنزويليين عبر انتخابات عامة ومباشرة وبالاقتراع السري.

وينبغي أن تدركوا، سيدي الرئيس، أن أغلبية الوفود هنا لا تؤيد سلوككم التعسفي والمخالف للأعراف الدبلوماسية. لكم يختلف سلوككم المستهتر والمنافي للأعراف الدبلوماسية

وغير المسؤول، سيدي، سفير الولايات المتحدة، عن سلوك السفير إيدان ليدل عندما تقلد رئاسة مؤتمر نزع السلاح، والذي نكرر الإشادة بإسهاماته القيمة في سبيل الوصول إلى توافق في الآراء، ونعترف بالمهنية والشفافية اللتين تحلّى بهما.

سيدي الرئيس، إن حضور الوزير سيرغي لافروف في مؤتمر نزع السلاح هذا يؤكد الأهمية التي يوليها الاتحاد الروسي لهذا المحفل. والحكومة البوليفارية تؤيد نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار كل التأييد. وعلى غرار الاتحاد الروسي، يؤمن بلدنا بأن مؤتمر نزع السلاح يضطلع بدور أساسي في هذه المسائل. ونحن نتفق على ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لصون السلم من أجل الحفاظ على وجود الجنس البشري.

ونسلم بالمساهمات الأساسية التي قدمها الاتحاد الروسي في النهوض بنزع السلاح النووي والكيميائي، ونقدر الجهود التي تبذلها الدولة لتخفيض ترسانتها النووية. ونعقد أن مشروع المعاهدة الذي وضعه الاتحاد الروسي والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يستحق اهتمام جميع البلدان الأطراف في مؤتمر نزع السلاح. ويمكن استكشاف هذه المبادرة في المستقبل القريب بغرض تجاوز المأزق الحالي الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح من خلال برنامج عمل شامل ومتوازن.

ونؤمن أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكثف جهودها في مختلف مجالات نزع السلاح. ونؤكد من جديد أن تعددية الأطراف هي أفضل أداة للنهوض بعمل هذا المؤتمر. واحترام القواعد والاتفاقات التي يتم اعتمادها على أساس متعدد الأطراف، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أمر لا غنى عنه لمعالجة المسائل المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح.

ونشاط الوزير لافروف شواغله إزاء الاتهامات الكاذبة التي وجهتها حكومة الولايات المتحدة للاتحاد الروسي ودول أخرى ذات سيادة في هذا المؤتمر. وبالأمس، شهدنا السلوك المنافي للأعراف الدبلوماسية والمؤجج للحرب الذي سلكته حكومة الولايات المتحدة.

وأقلت السيدة بوبليت، مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة المعنية بشؤون تحديد الأسلحة والتحقق والامتنال، كلمة عدوانية أمام هذا المؤتمر هاجمت فيها بفضاضة بلداناً من بينها روسيا والصين وكوبا وسوريا وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبلدي، فنزويلا. وشنت هجمات شرسة على الاتحاد الروسي بهدف ملئو يتمثل في التشكيك في امتثاله الصارم للقانون الدولي، ولا سيما الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وهذا السلوك، أبعد من أن يسهم في السلم والأمن الدوليين، بل إنه لا يؤدي إلا إلى زيادة التوترات العالمية. إن العالم المتحضر يدعو إلى السلم، لا إلى الحرب.

والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي سبق له استخدام القنابل الذرية على الإطلاق، ولديها أكبر مخزونات من الأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل.

الزملاء الموقرون، إن فنزويلا تدعو إلى ضرورة تجاوز المأزق الذي وصل إليه هذا المؤتمر والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل ودون تحفظات. وبصفتي الرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، سأعمل على تحقيق تلك الغاية.

ويجدوننا الأمل في أن يمكّن الحوار القائم على الاحترام هذا المؤتمر من إحراز تقدم ملموس والتغلب على التحديات التي يواجهها. ويجب احترام المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في ميدان نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الزملاء الموقرون، لقد استمتعتم إلى بيان وزير خارجية الاتحاد الروسي بشأن المسائل الراهنة التي تندرج ضمن القضية الأوسع نطاقاً المتعلقة بتحديد الأسلحة. ولكن، نظراً لما ورد من تعليقات على عدة نقاط من هذا البيان، رأيت من الضروري أن أعقب على ذلك.

ولهذا الغرض، يلزمنا العودة إلى عام ٢٠٠٢، عندما انسحبت الولايات المتحدة انسحاباً أحادي الجانب - وأنا لا أشير إلى ذلك بغرض توجيه الاتهامات - من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، التي كانت، ولسنوات عديدة، أحد العناصر الأساسية للتكافؤ الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي، ثم روسيا، والولايات المتحدة. وقد قدم فلاديمير بوتين تقييمه لهذه الخطوة، قائلاً إنه يعتبر الانسحاب من المعاهدة أمراً خاطئاً. ولم يتغير موقفنا بشأن هذه المسألة.

ولماذا نذكر ذلك؟ إننا نذكر ذلك لأن الوضع تغير بصورة جوهرية بعد انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة. وقد برز الكثير من المسائل التي نواجهها اليوم نتيجة لتلك الخطوة.

أولاً، إن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لم تكن تحد من نشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في مناطق الأرض فحسب، بل إنها كانت تشمل كذلك حظراً صريحاً على وضع مكونات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء. وفي غياب مثل هذا الحظر، لا يمكن لأحد أن يضمن ألا يظهر هذا النوع من الأسلحة في الفضاء يوماً ما. وبعبارة أخرى، فإن السؤال هو: لماذا انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة إذاً؟

وثانياً، أطلق انسحاب واشنطن من المعاهدة العنان لنشر مكونات القذائف الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية خارج حدود إقليمها الوطني، بما في ذلك في أوروبا. وتنتشر مكونات القذائف الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية الأمريكية في أوروبا، ويشمل ذلك أجهزة الاعتراض. وتكمن المشكلة في أن قاذفات Mk-41 من الصنف العام مناسبة لإطلاق القذائف المضادة للقذائف التسيارية والقذائف الانسيابية متوسطة المدى من طراز توماهوك على حد سواء. وقد تحدثنا عن ذلك في مناسبات عديدة، ولكننا تُتجاهل بعناد.

وهذا يعني أن نظاماً قوية لتوجيه الضربة الأولى تظهر على مقربة من الاتحاد الروسي، ومن بينها النظم النووية لأنه يمكن تزويد قذائف توماهوك الانسيابية برؤوس حربية نووية. والآن، إذا تحدثت إلى أي خبير مختص في المجال، فإنه سيخبرك بأن الأحكام لا تُبنى على أساس نوايا الناس وأقوالهم، وإنما بالاستناد إلى قدراتهم العسكرية. وعند وجود هذه القدرة، فإنها تطرح تهديداً محتملاً قد يتحول إلى تهديد قائم في أي وقت. وسيتعين على القيادة العسكرية الروسية مراعاة هذا التهديد عند وضع مخططاتها.

وقد أوردت السيدة بوبليت، في بيانها أمس، الفكرة الجديدة التي مفادها أن روسيا تطور قذائف يُفترض أنها تنتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة. وهذا شيء جديد. وقد كان زملاؤنا الأمريكيون يركزون في السابق على تواريخ الإطلاق والنطاق المحظور المزعوم: ٢٠٠٨-٢٠١١. فيما تُصنع حالياً أسس جديدة لادعاءات لا أساس لها من الصحة موجهة ضد روسيا. ولكن ما الذي يجعلها غير مدعومة بأدلة؟ إن ذلك راجع لعدد من الأسباب، لا يمكن فهمها إلا من خلال الاطلاع على التسلسل الزمني للأحداث.

دعنا ننتقل من منتصف العقد الأول من الألفية، رغم أن الجانب الأمريكي لم يعرب عن شواغله، إلا في فترة لاحقة، أي بعد عدة سنوات من منتصف العقد الأول من الألفية، وذلك لأسباب ظلت غير معلومة. ففي البداية، جاءت التسريبات في وسائل الإعلام، ثم البيانات العامة، ولم تبدأ المحادثات الأولى إلا بعد إلحاح الجانب الروسي في الطلب. وقد جرت هذه المحادثات، وهي أول محادثات شاملة بين روسيا والولايات المتحدة بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، في عام ٢٠١٤. وقيل خلالها إن الاتحاد الروسي يطور صاروخاً محظوراً المدى.

ويتضمن نص الإحاطة التي قدمها نائب الوزير سيرجى ريبكوف في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي جدولاً زمنياً أكثر تفصيلاً. وبالنظر للانتظام الملفت الذي يواصل به زملاؤنا تكرار ادعاءاتهم السابقة، فإنني أشعر أن المعلومات المتاحة لديهم عن الكيفية التي تطورت بها الأحداث غير دقيقة. وأنا أوصيهم بشدة بقراءة نص الإحاطة، على الأقل من أجل سد بعض الثغرات في معرفتهم بتاريخ هذه المسألة.

وأما فيما يخص تسمية الصاروخ 9M729، فقد جاء الإعلان الأمريكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد أعلننا على الفور أننا نمتلك هذا الصاروخ بالفعل. فما الذي كنا نخفيه؟ إن هذا يثير السؤال الذي لا يزال دون إجابة حتى يومنا هذا: كيف ثبت لزملائنا الأمريكيين على وجه اليقين من خلال التسمية والشركة المصنعة وبعض التفاصيل الأخرى، والتي تشمل إحدائيات الإطلاق، دون الرحلة، والتواريخ، أن نطاق إطلاق المنصة يتجاوز المسافة المحظورة بموجب المعاهدة؟ إننا، وحتى اللحظة، لم نحصل على أي بيانات ناتجة عن تفتيش موضوعي من شأنها أن تبديد كل هذه الأسئلة والشكوك والريبة.

وقد اتخذ الاتحاد الروسي، من جهته، تدابير أحادية الجانب وغير مسبوقه تحقيقاً للشفافية. وأشدد على أن الشفافية كانت من جانب واحد، وعلى هذا الأساس لن يملى علينا أحد ما ينبغي أن نعرضه وكيف ولمن. ولو كانت الشفافية متبادلة، بموجب اتفاق مع الولايات المتحدة كما اقترحنا، لاتفقنا على إطارها. ونذكر بأننا قد اقترحنا ذلك أيضاً، وكان الجواب بالرفض. ففيما أخطأت روسيا؟ لقد عرضنا الصاروخ، وشرح أفرادنا العسكريون كل شيء، وأتيحت لمن لديه أسئلة فرصة لكي يطرحها. ولكنهم في ذلك الوقت، خلصوا ببساطة إلى أننا كنا في حالة انتهاك وكفى.

والآن، أصل إلى ما هو على الأرجح النقطة المفاهيمية الرئيسية فيما يتعلق بالحياة في العالم الحديث. وربما لاحظتم أن بياناتنا تتضمن بصورة متزايدة عبارة "نظام دولي قائم على القواعد". وهذا ما يبدو عليه الأمر فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:

عقد وزراء خارجية الناتو اجتماعاً ووضعوا قاعدة مفادها أن روسيا تنتهك المعاهدة. وهذه هي القاعدة. هذا كل ما في الأمر. هناك انتهاك لمجرد أنهم يعتقدون أن هناك انتهاكاً. ولا أحد يهتم بحقيقة الأمور حقاً. ولا أحد يحاول التحقق من ذلك حتى. ولن أدخل في التفاصيل، وآمل أن نعود إلى استعراض أكثر تفصيلاً وموضوعية لحالة المعاهدة في إطار المناقشات المواضيعية.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بقول شيء عن المبادرة الروسية لوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي وعن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد أعطيتكم مثلاً على كيفية قيام بعض زملائنا، بمن فيهم بعض الحاضرين في هذه القاعة، أو حكومات بلدانهم، بتغيير النظام الدولي القائم على القواعد، أو بالأحرى قيامهم بتغيير القواعد، ومن ثم النظام. وأما فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فعندما تروق النتائج التي تتوصل إليها المنظمة هؤلاء الزملاء أنفسهم، فإنهم يقبلون بها، في حين يعمدون ببساطة إلى تجاهل النتائج التي لا تروقهم. وعندما تناسبهم هذه النتائج، فهم يتذكرون سلطة المنظمة، بينما ينسون ذلك عندما لا تناسبهم. ويمكنكم أخذ حادثة ساليسبري على سبيل المثال. لقد اقترحنا، منذ البداية، استخدام آليات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإجراء تحقيق مشترك. وما هو الرد الذي حصلنا عليه؟ لا. غير أنه عندما تعلق الأمر بقصف سوريا، لم تكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها ضرورية. بل مقاطع الفيديو المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي كانت كافية.

وعلى العموم، نحن نشهد تغيرات خطيرة في عالمنا. ويبدو أن بعض زملائنا لم يتعلموا شيئاً من الماضي القريب جداً، إنهم يفضلون أن ينسوا. والزملاء الآخرون لا يذكروهم بأنه عند بداية ذلك العقد نفسه من الألفية، جُرفت السلطة الحكومية الشرعية في بلد من بلدان الشرق الأوسط بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. وأود أن أذكّر زملائي بذلك، وأن أطلب منهم أن يضعوا ذلك في اعتبارهم بدلاً من أن يقدموا دعمهم من جديد لآخر الادعاءات الموجهة ضد أي شخص، ما لم تثبت هذه الادعاءات بأدلة لا جدال فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على تعقيبه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يأخذ وفد بلدنا الكلمة للتطرق بإيجاز لمسائل متعلقة بالفضاء ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قررت أستراليا التصويت ضد المقترح المتعلق بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي بعد امتناعها عن التصويت على القرار في الجمعية العامة.

وقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أن طبيعة الاستخدام المزدوج للعديد من الأجسام الفضائية تتيح إمكانية كبيرة لاستخدامها كأسلحة. حيث يمكن نشر جسم فضائي مداري مصمم لإصلاح أجسام أخرى واستخدامه في الوقت ذاته لإتلاف أجسام أخرى. وهو ما يعيدنا إلى حجتنا الأساسية وشاغلنا الجوهري بشأن مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. فكيف يمكننا تحديد ما يشكل سلاحاً؟ إن مثل هذه المشاكل المتعلقة بالتحقق وإمكانية الاستخدام المزدوج هي ما يجعل تحديد الأسلحة الموثوق به في الفضاء الخارجي أمراً صعباً للغاية. ويمكن أن تخفي السوائل المدنية في ظاهرها أغراضاً خبيثة. وتتساءل أستراليا عن السبب الذي يجعل هذه المبادرات تقتصر على الأسلحة الموضوعة في الفضاء، في الوقت الذي قامت فيه بلدان عديدة

بتطوير وعرض أسلحة أرضية يمكن أن تدمر الأجسام الفضائية أو تتداخل معها. ولهذا الأسباب، إن أي نهب يقوم على نية الامتناع عن وضع الأسلحة في الفضاء لا يوفر أسباب الاطمئنان كاملةً ويمكن أن تترتب عنه نتائج عكسية لأنه يسمح بالتطوير غير المقيد للنظم الأرضية ومزدوجة الاستخدام التي يمكن أن تستهدف الأجسام الفضائية.

وتعتقد أستراليا أن وضع قواعد ومعايير تحدد السلوك المناسب هو ما يمكن أن يعطي شعوراً حقيقياً بالراحة. ومن الخطوات الملحة والحاسمة نحو تحقيق هذا الهدف، دعم العمليات المعززة للثقة والشفافية بأسرع وقت ممكن. لذا، تؤيد أستراليا الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة، التي توفر سبيلاً سريعاً لتحسين أمن الفضاء.

وجرى الاتفاق بتوافق الآراء على تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي لعام ٢٠١٣، وهو يعطي نقطة انطلاق للسلامة والأمن والاستدامة في الفضاء يمكن استخدامها فوراً على أساس طوعي. وينبغي أن ينصب اهتمامنا وطاقتنا على هذه التدابير، بدلاً من السعي إلى حظر التكنولوجيا الجديدة دائمة التطور والتي لا يمكن التحكم في مساراتها.

وبالعودة إلى معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وكما ذكرت وزيرة خارجية أستراليا في هذه القاعة قبل أسابيع قليلة، تشعر أستراليا بخيبة الأمل لأن روسيا لم تتطرق حتى الآن إلى المسائل المتعلقة بعدم امتثالها للمعاهدة، وهو ما يضع استمرار صلاحيتها محط تساؤل. ونحث روسيا على امتثال المعاهدة من جديد في الفترة الزمنية المتاحة. وإنه ليس من مصلحة أحد العودة إلى سباق تسلح كذلك الذي شهدناه خلال الحرب الباردة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على ملاحظاتها. وأعطي الكلمة الآن لممثل زيمبابوي.

السيد موشيافا هو (زيمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببيان هنا خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أولاً بالإعراب عن تهاني وفد بلدي الحارة لكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال هذا الجزء الأول من دورة عام ٢٠١٩.

ووفد بلدي على استعداد لتقديم كل الدعم والتعاون اللازمين للاضطلاع بولايتكم بنجاح. وهو يود أيضاً أن يرحب بحضور وزير خارجية الاتحاد الروسي أمام المؤتمر، ونود، شأننا شأن الممثلين رفيعي المستوى الآخرين الذين خاطبوا هذا المؤتمر خلال هذه الدورة، أن نشكر السيد لافروف على إسهاماته وخطابه إلى المؤتمر. ونرحب بدعوته الهامة لنا للحفاظ على المؤتمر والامتناع عن الإفراط في تسييسه.

وزيمبابوي تتشبث بالتزاماتها الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، صدق بلدي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأودع صك التصديق في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل زيمبابوي على ملاحظاته. هل هناك ممثل آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، اسمحو لي أولاً أن أهنتكم على تقلدكم رئاسة المؤتمر. وأود أيضاً، شأنى شأن العديد من زملائنا ووفود بلداننا، أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن أمني الصادق في أن تتمكنوا، بصفتكم رئيساً، وعلى غرار أسلافكم، واستناداً إلى نهج محايد وتقيداً بقواعد المؤتمر، من مساعدة أعضائه في مساعيهم من أجل وضع ترتيبات لبدء العمل الموضوعي في أسرع وقت ممكن.

إنني آخذ الكلمة في المقام الأول للتطرق لمشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي اشتركت في تقديمه الصين والاتحاد الروسي وذكرته بعض الوفود اليوم. واليوم، أعرب وزير الخارجية الروسي مرة أخرى، في بيانه، عن أمله في أن يشرع المؤتمر بسرعة في استهلال مفاوضات موضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي ملاحظاتي اليوم، لا أنوي إثارة النقاط المحددة لبلدي فيما يتعلق بمشروع المعاهدة هذا. وأعتقد أننا جميعاً قد توصلنا إلى فهم مفاده أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة على وجه التحديد على مستوى الهيئة الفرعية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي سينشئها المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب، وإلى إجراء مناقشات جادة بشأن المسائل ذات الصلة، بما في ذلك مشروع المعاهدة. ولذلك، أود مرة أخرى أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن أمني الشديد في أن تلجأ الدول الأعضاء في المؤتمر بسرعة، بمساعدة الرئيس، وعلى أساس مشروع المقرر المقدم في ظل رئاسة المملكة المتحدة، إلى العمل الموضوعي واتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء الهيئة الفرعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. هل هناك وفد آخر يرغب في الإدلاء بكلمة؟ وأعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أشكر بإيجاز شديد وزير الخارجية الروسي على مشاركته في مؤتمر نزع السلاح هذا ليعرض علينا مباشرة آراءه بشأن الوضع الدولي المعقد الذي نواجهه.

وهذا الموقف البناء والالتزام الثابت باحترام مبادئ تعددية الأطراف هما ما يحتاجه مؤتمر نزع السلاح هذا، ونأمل أن يكون ذلك شيئاً نقتدي به ويلهمنا جميعاً للعمل خلال هذه الدورة على نحو بناء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه. هل هناك وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، أنا أود أن أتناول الكلمة بصفتي الوطنية للرد على بعض التعليقات التي أدلي بها هذا الصباح.

وأود أن أبدأ، أولاً، بالبيان الذي أدلى به وزير الخارجية الروسي الموقر. لقد كان من المخزي أن يقطع الوزير كل هذه المسافة ليلقي بالأساس بياناً تكررت فيه بعض الكلمات القديمة نفسها التي استخدمت في محاولة للتمويه وإخفاء حقيقة انتهاك روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد كنت أتوقع دفاعاً أقوى بكثير. ومن الواضح أن ذلك قد استحال عليه.

لقد وجه عدداً من الاتهامات، وتتعلق إحداها بالمساءلة على وجه الخصوص. وقد تحدث بالأساس عن مساءلة الولايات المتحدة بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتساورنا نحن، الولايات المتحدة، بعض المخاوف الجادة للغاية حول ما تقوم به روسيا، من تطوير بعض هذه الأنواع الجديدة من المنظومات، التي أشير إليها في خطاب الرئيس بوتين في ١ آذار/مارس ٢٠١٨، وهكذا، فقد حاولنا حل بعض قضايا التنفيذ هذه من خلال اللجنة الاستشارية الثنائية. وما زلنا ننتظر أن يشرح لنا زملاؤنا الروس الكيفية التي سيجعلون بها تلك المنظومات الجديدة تحترم المعاهدة من حيث المساءلة. وسنجري تلك المناقشات في الأسابيع المقبلة.

ومن المثير للاهتمام أن السيد لافروف علّق على جمود مؤتمر نزع السلاح وأشار إلى رفض بعض البلدان مناقشة بعض المسائل. وأذكر أن روسيا، وانضمت إليها عدة دول أخرى، لم تكن مهتمة بإجراء مناقشة في المؤتمر، وعارضت حتى إجراء مناقشة أساسية بشأن أساليب العمل والتوسيع. ولست متأكداً مما كان الوزير الروسي الموقر يحاول إيصاله، ولربما نحصل على بعض التوضيحات في وقت لاحق.

ودعوني أقول بعض الكلمات بشأن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى: لقد تكبدت روسيا هزيمتين مدمرتين للغاية في الخريف في نيويورك، عندما حاولت لأول مرة أن تقدم، في ساعة متأخرة جداً، مشروع نص لم يُرفض في سياق الاستعراض من قبل الأعضاء واللجنة الأولى من الناحية الإدارية فحسب، بل رُفض في الجمعية العامة كذلك. وتشير التعليقات التي أهم بالإدلاء بها إلى شيء ذكره الممثل الروسي قبل قليل. إذا تساءلت لماذا لا يبدو أن أحداً يصغي السمع عندما يتعلق الأمر بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وغيرها من المسائل، فإن ذلك يرجع إلى أن لا أحد يصدقك، باستثناء شركائك الفاعلين من أصحاب النوايا الخبيثة. ويجب أن تمنع التفكير في ذلك. وأعلم أن الهزيمتين المتكبدتين في نيويورك كانتا مدمرتين جداً للوفد الروسي، غير أنه عليك البحث واكتشاف الأسباب الكامنة وراء ذلك.

وسأطرق لنقطة فقط حول الفضاء، لأنني أعتقد أن ذلك مهم. ما فتى الاتحاد الروسي والصين، كما نعرف، يدفعان بمشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وقد كنا واضحين جداً بشأن سبب معارضتنا للمشروع، ولست بحاجة إلى الخوض في التفاصيل. وللعلم، لدينا ورقة وضعتها وكالة الاستخبارات العسكرية حول بعض التحديات المرتبطة بالفضاء يمكنكم الاطلاع عليها. وأوصي بأن تطلعوا عليها. وهي تتحدث عن بعض التحديات التي نواجهها في الفضاء من جانب روسيا والصين وكيانات أخرى. وأعتقد أنكم ستجدون أنها نص جيد جداً، وسوف يتقدم لكم الكثير من المعلومات حول بعض الأنشطة التي تجريها بعض البلدان في الفضاء.

والآن سأنتقل إلى سوريا. وبكل بساطة، وكما قلت من قبل، فإن البلد الذي استخدم الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبه لا يملك شيئاً من المصداقية. وأشار الممثل السوري إلى رئاسته، وقد كانت فاشلة. كما كانت مأساة لهذه الهيئة. إن سوريا نشاز، وليس لكلماتها أي شرعية. ولممثل سوريا الذي يقدم النصح للولايات المتحدة، نقول يمكنك الاحتفاظ بنصحتك.

ويمكنكم أن تعتبروا أن الاتهامات الموجهة لنظامكم باستخدام الأسلحة الكيميائية تحولت إلى اسطوانة مشروخة، ولكن اسمحو لي أن أكرر: سوف نثير هذه المسألة في هذا المحفل، وفي محافل أخرى، وفي مرحلة ما، ستحاسب سوريا على الجرائم التي ارتكبتها ضد شعبها. ومن المثير للاهتمام جداً أن الممثل أشار إلى انتهاكات الولايات المتحدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأذكر أنه قبل عقد من الزمن، كانت سوريا تبني مفاعلاً للبلوتونيوم في دير الزور. وأتساءل: هل اعتبر النظام في دمشق ذلك انتهاكاً للمعاهدة؟ وقد كان ذلك انتهاكاً في الواقع.

وفيما يتعلق بفرنزويلا. أعتقد أن مساعدة وزير الخارجية تكلمت بوضوح شديد بالأمس، وأود فقط أن أكرر شيئاً سبق أن قلناه في هذه الهئية، إن نظام مادورو السابق غير شرعي ولا تعترف به حكومة بلدي. وأنا لست بحاجة للخوض في ذلك أكثر.

وسأتوقف عند هذا الحد. ومن الواضح أنه ستسمح لنا فرص أخرى كثيرة لمناقشة بعض هذه المسائل مستقبلاً في هذا المؤتمر. والآن سأستأنف دوري كرئيس.

هل يوجد وفد آخر يريد أن يأخذ الكلمة؟ وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): في البداية، فيما يخص رئاسة سوريا للمؤتمر، أود التذكير أن سوريا هي الرئاسة الوحيدة في دورة العام الماضي التي عملت بكل جد ومهنية ومسؤولية على إعداد برنامج عمل المؤتمر. وندرك جيداً الأسباب التي حالت دون اعتماد هذا البرنامج. وبذلك تكون سوريا قد التزمت، نصاً وروحاً، بالقواعد الإجرائية وبذلت كل جهد في هذا السبيل. ولذلك فالانتقادات الموجهة لها ولرئاستها هي انتقادات مرفوضة.

وبالمقارنة مع رئاسة سوريا، نجد أن الولايات المتحدة بدأت هذا العام رئاستها ببيان من مسؤول رفيع المستوى وزّع الاتهامات على الدول يميناً ويساراً، ضارباً عرض الحائط بالحفاظ على أحواء مهنية وإيجابية وبناءة تسمح بتقدم العمل، وبإجراء حوار شفاف وبناء بين الدول للوصول إلى تقدم في المواضيع المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وكان إلقاء الاتهامات على الدول في محاولة لشيطنتها، وكأن الولايات المتحدة هي ملاك بريء من الخطايا، والدول التي وُجِّهت لها الانتقادات شياطين.

إن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية لا تستند إلا إلى أكاذيب. ونحن فنَدنا هذه الأكاذيب في رسائل عديدة وبيانات مسجلة في سجلات مؤتمر نزع السلاح، وفي سجلات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن. ولن أضيع وقت الزملاء في تكرار هذه الملاحظات، إذ يمكن الرجوع إليها في السجلات المذكورة. ولكنني أود التشديد على أن هذه الاتهامات تأتي كأداة لإطالة عمر الإرهابيين في سوريا، بهدف استثمارهم سياسياً من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول. وليس هناك حقائق مثبتة حولها، كما قلت، لسبب بسيط هو أن للجيش السوري اليد العليا في الميدان، وتمكّن من تحرير معظم الأراضي السورية، ولم يضطر لاستخدام هذا السلاح في أكثر الظروف الميدانية صعوبة، على الرغم من أنه لا يملكها كما أكدت بعثة تقصي الحقائق، أو البعثة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في تقريرها لمجلس الأمن في عام ٢٠١٤. وندعو الولايات المتحدة صاحبة السجل الحافل في تسويق المعلومات المفبركة ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل لتوفير الذرائع لشن اعتداءات عسكرية في انتهاكات فاضحة لميثاق

الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى التوقف عن حملة التضليل التي تقودها سعيًا لتشويه صورة الحكومة السورية وممارسة الابتزاز السياسي الرخيص.

سمعنا سابقاً ادعاءات ملفقة ساقها وزير الخارجية الأمريكي في مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٣ حول وجود أدلة ومعلومات سماها حقائق واستنتاجات مستندة إلى معلومات استخباراتية موثوقة لتبرير عدوان بلاده على بلد في منطقتنا بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. فهل تمّ نسيان ذلك، وكأن ذلك حدث عابر يمكن تجاهله على الرغم من كل الكوارث التي تسبب بها من قتل وتشريد الملايين وزعزعة لاستقرار المنطقة التي ما زالت شعوبها تدفع ثمنه حتى اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الزملاء المقرون، إنكم تشهدون على الحوار الروسي الأمريكي لسبب واحد وبسيط، وهو أن مؤتمر نزع السلاح يبقى أحد المنابر القليلة التي نخوض فيها نحن وزملائنا الأمريكيون هذا الحوار الصعب، وإن كان ذلك باستخدام الميكروفون. ولهذا السبب، فإنه لا غنى عن هذا المؤتمر بصفته منبراً قيماً، بما في ذلك للحوار الروسي الأمريكي.

وأما فيما يخص الورقة التي تتضمن النتائج التي توصلت إليها أجهزة الاستخبارات، فإن ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى بداية الألفية، وهي فترة هامة. ففي ذلك الوقت، خلصت أجهزة الاستخبارات في أحد البلدان إلى أن بلداً آخر يمتلك أسلحة دمار شامل. ودخلت القوات المسلحة للبلد الذي ساوره الشك أراضي الدولة الأخرى وبدأت في البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وكما تعلمون جميعاً، فإنها لم تعثر على هذه الأسلحة، ولكنها دمرت البلد الذي لم يستعد عافيته حتى الآن. ولكننا حصلنا على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما يحاول العالم بأسره القضاء عليه الآن.

وأما فيما يتعلق بالفضاء، فإنني أنصح مرة أخرى أولئك الذين يدعون إلى إيلاء اهتمام جاد لأمر الأسلحة المضادة للسواتل بأن يلقوا نظرة على تاريخهم. وفي السابق، دعا الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة إلى صياغة معاهدة بشأن هذا الموضوع. ولكم أن تخمنوا ما كان الجواب. لا، بالطبع. والآن أسمع ادعاءات بأن روسيا تمتلك أسلحة مضادة للسواتل. وروسيا لا تملك أي أسلحة من هذا القبيل، ولا تمتلكها الولايات المتحدة ولا الصين أو أي بلد آخر. وعلى أي حال، لم أسمع تقريراً واحداً يزعم أن طرفاً أو آخر يملك أسلحة مضادة للسواتل. وعادة ما تكون آراء البلدان بشأن ما تفعله البلدان الأخرى أو ما لا تفعله خاطئة. وقد أعطيتكم مثلاً عن ذلك للتو.

وفيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أود أن ألفت انتباهكم إلى تصريح آخر جرى تعميمه على نطاق واسع، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح. ويبدو ذلك غريباً بعض الشيء في حال مؤتمر نزع السلاح، لأننا كنا نعتقد دائماً أن المؤتمر يضم خبراء في مختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك القذائف النووية. وبطبيعة الحال، يجب النظر إلى معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في سياقها التاريخي. فقد أبرمت في عام ١٩٨٧، وأجريت مفاوضات بشأن الفضاء في آن واحد. وكلنا يعرف ما آلت إليه المفاوضات بشأن الفضاء. وينطبق الشيء نفسه على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وعليه، فإن تقييمات الخبراء لمكانة المعاهدة ودورها

قد تختلف بالتأكيد. والشيء الوحيد الذي لن يختلف هو المواصفات التكتيكية والتقنية للقذائف المحظورة بموجب المعاهدة، تلك التي يتراوح مداها بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلومتر. والآن: هل تحدد الصواريخ التي يبلغ مداها حتى ٥٥٠٠ كم الولايات المتحدة، طبعاً إذا استثنينا القوات الأمريكية المنتشرة في أوروبا؟ لا، إن هذه القذائف لا تحدد الأراضي الوطنية للولايات المتحدة، ولا سيما إذا نشرت في الجزء الأوروبي من روسيا. ولا يمكن لمثل هذه القذائف حتى أن تحدد ألاسكا، فمداها لا يسمح بذلك. لذا، أيها الزملاء الموقرون، دعونا نتحلى بالدقة في تقييماتنا. إنها مسألة حسابية بسيطة، ولا تتطلب أي معرفة متخصصة على الإطلاق.

وفي الختام، دعوني أثير نقطة أخرى: خلال العرض والإحاطة بخصوص الصاروخ 9M729، قدم الأفراد العسكريون الروس مداه الأقصى، الذي أكدته اختبارات الطيران، وهو ٤٨٠ كيلومتراً. والآن لنقارن ذلك بما يقوله زملاؤنا الأمريكيون، بما في ذلك ما ذهبت إليه السيدة بوبليت بالأمس: ما بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلومتر. فقد يكون هناك تباين في حدود عشرات الكيلومترات، ولكن ليس في حدود الآلاف منها. وهذا يتعارض مع قوانين الفيزياء. ولذا، عليك أن تفكر للحظة فقط قبل التحدث عن تهديد مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على تعقيبه. وأعطي الكلمة الآن للسيد الجالس أقصى يساري.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، الممثلون الدبلوماسيون الموقرون، من المعلوم أن رئيس هذا المحفل يصبر مراراً وتكراراً على اتخاذ موقف مستهجن من الدبلوماسية وأنه ينتهك النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح انتهاكاً صريحاً وبكل وقاحة.

وأذكركم، سيدي الرئيس، بأن حكومة بلدكم ومن يدعمونكم في إنكار الشرعية الديمقراطية لحكومة نيكولاس مادورو هم أقلية في مجتمع الأمم.

الزملاء الموقرون، ستتولى فنزويلا الرئاسة ولن يتمكن الرئيس الحالي من إيقافها ما لم يلجأ إلى العنف، وإن كنت أعتقد أنه من غير المرجح أن يذهب إلى هذا الحد. إن معظم البلدان في جميع أنحاء العالم وجميع سلطات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام، أنطونيو غوتيريس، يعترفون بحكومة بلدي، حكومة نيكولاس مادورو موروس.

سيدي الرئيس، توقفوا عن الإساءة لنفسكم واستعيدوا رشدكم واتزانكم. أدوا واجباتكم بمسؤولية وشفافية حتى تحظوا باحترام الجميع، وأعتقد أن معظم البلدان الممثلة هنا ستنضم إلي في توجيه هذه الدعوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا الصباح. وتعد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠. وسينضم إلينا خلال الجلسة مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الأمن الدولي وعدم الانتشار، السيد كريستوفر فورد. رُفعت هذه الجلسة. رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.